

## معايير تحديد مدى الحاجة للقيام بعملية تقييم مخاطر الخصوصية

---

النسخة - 1  
ديسمبر 2020

## معايير تحديد مدى الحاجة للقيام بعملية تقييم مخاطر الخصوصية

### مقدمة

وفقاً لتنظيم هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، وإلى نظام الاتصالات ولائحته التنفيذية، وإلى قرار مجلس الوزراء رقم (403) وتاريخ 12/7/1440هـ، الذي أسند لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات المهام التنظيمية والرقابية على قطاع البريد، واستناداً إلى قرار الهيئة بالرقم (٤١٦) وتاريخ ١٤٤١/٩/١٢ هـ، باعتماد " إجراءات إطلاق خدمات أو منتجات معتمدة على البيانات الشخصية للمستخدمين أو مشاركة البيانات الشخصية"، أعدت الهيئة وثيقة "معايير تحديد مدى الحاجة للقيام بعملية تقييم مخاطر الخصوصية".

تحدد الوثيقة الحالات التي لا يلزم فيها مقدم الخدمة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات والبريد من إجراء "تقييم التأثير على الخصوصية" عند إطلاق خدمات أو منتجات معتمدة على البيانات الشخصية للمستخدمين أو مشاركة البيانات الشخصية حسب وثيقة "إجراءات إطلاق خدمات أو منتجات معتمدة على البيانات الشخصية للمستخدمين أو مشاركة البيانات الشخصية"، وتنطبق على مقدمي الخدمة في قطاعات الاتصالات وتقنية المعلومات والبريد المشمولين في نطاقها.

المصطلحات الواردة في هذه الوثيقة ينطبق عليها التعاريف الواردة في وثيقة "إجراءات إطلاق خدمات أو منتجات معتمدة على البيانات الشخصية للمستخدمين أو مشاركة البيانات الشخصية".

## معايير تحديد مدى الحاجة للقيام بعملية تقييم مخاطر الخصوصية

### معايير تحديد مدى الحاجة للقيام بعملية تقييم مخاطر الخصوصية:

أ. لا يلتزم مقدم الخدمة بإجراء عملية تقييم مخاطر الخصوصية بالكامل عند إطلاق خدمات أو منتجات معتمدة على البيانات الشخصية للمستخدمين التي ينطبق عليها أي من الآتي:

- (1) الخدمات أو المنتجات المشابهة لخدمات أو منتجات سبق إجراء تقييم مخاطر الخصوصية لها بنتائج مقبولة وسبق للهيئة اتخاذ قرار بشأنها على النحو المقبول.
- (2) الخدمات المطلقة محدودة النطاق لغرض إثبات الجدوى من الخدمة (على أن تتم معالجة البيانات لعدد محدود من الأشخاص)

ب. لا يلتزم مقدم الخدمة بإجراء عملية تقييم مخاطر الخصوصية بالكامل عند مشاركة البيانات الشخصية وللمستخدمين التي ينطبق عليها أي من الآتي:

- (1) البيانات المشاركة بشكل مشابه لعملية مشاركة سبق إجراء تقييم مخاطر الخصوصية لها بنتائج مقبولة وسبق للهيئة اتخاذ قرار بشأنها على النحو المقبول.
- (2) البيانات المشاركة مع الجهات المختصة لأغراض نظامية مع وجود مسوغ نظامي.

في حال عدم الحاجة فإنه يكفي بتحديد المعلومات الأساسية كالغرض والمسوغ وتقييم الضرورة والتناسب لنطاق وطبيعة المعالجة، وذكر الخدمة المشابهة، وذلك في نموذج الإشعار الموجود في الملحقات، ورفعها للهيئة.

عند الحاجة لإجراء عملية تقييم مخاطر الخصوصية، يتم تنفيذها حسب وثيقة "دليل تقييم مخاطر الخصوصية لمقدمي خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات والبريد".

## معايير تحديد مدى الحاجة للقيام بعملية تقييم مخاطر الخصوصية

ملحق: نموذج إشعار الهيئة

	اسم الجهة
	التاريخ
	وصف المعالجة
	الغرض من لمعالجة، والمسوغ النظامي لها
	تقييم الضرورة والتناسب لنطاق وطبيعة المعالجة
	مدى الحاجة لإجراء عملية تقييم الخصوصية، ومبررات ذلك
	مختص خصوصية البيانات المسؤول
	اعتماد قائد فريق تقييم الأثر على البيانات الشخصية (DPIA lead).